شنـاشيــل

الرئيس النجيفي وسوق النفايات

■ عدنان حسين

بدا لي رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، وأنا أقرأ آخر تصريحاته، كما لو انه رحّالة قادم من وراء سبعة بحور أو مخلوق فضائي نازل من أحد الكواكب، فهو إذ يقول كلمة حق باعترافه بان العراق "تحول الى سوق لنفايات العالم" يمتنع عن ذكر الأسباب والجهات المسؤولة، وهو شخصياً أحدها.

لمن لا يعرفه، لا يُعطي السيد النجيفي في هذا التصريح الانطباع بأنه رئيس البرلمان العراقي، أو حتى مواطن عراقي عادي يعرف بالضبط كيف تحوّلت بلاده إلى مكب للنفايات ومن المسؤول عن هذا. ففي كلمة خلال مؤتمر الشراكة الاقتصادية الذي عقد أول من أمس في مبنى البرلمان قال السيد النجيفي إن "الشعب العراقي دفع خلال السنوات الثماني الماضية الكثير من التضحيات على مذبح التجارة الرديئة"، واتهم بعض المصنعين والمصدّرين والمستوردين بعدم التزامهم بأي رادع أخلاقي أو ديني وعدم ترددهم "في أن يمارسوا حربا ضد شعبنا من خلال توريد البضائع الفاسدة والسلع الخادعة التي تُصنع بالاتفاق النفعي بين المستورد العراقي والمصدّر الأجنبي"، واصفاً هذه السلع بأنها "رديئة أو مضرة أو قاتلة".

ما قاله السيد النجيفي ليس فيه جديد، فالإعلام العراقي حفل خلال السنوات الماضية بتفاصيل دقيقة عن التجارة الرديئة التي أصبح العراق سوقاً كبيرة لها، والكثير من منظمات المجتمع المدني رفعت صوتها عالياً في هذا الشأن، بل أن عدداً غير قليل من المسؤولين في الدولة، بينهم أعضاء سابقون أو حاليون في البرلمان، لم يترددوا في التنبيه والتحذير، ولكن "لا حياة لمن تنادي".

السلع الرديئة والمضرة والقاتلة ما كان يمكن أن تدخل إلى البلاد من دون صفقات فاسدة أحد أطرافها الرئيسة الفاسدون مالياً وإدارياً في جهاز الدولة، وهؤلاء الفاسدون ليسوا مجرد فراشين او كتبة في هذا الجهاز، وإنما هم وزراء ومدراء ورؤساء مؤسسات وأقسام يتعاملون في هذه التجارة الفاسدة مباشرة أو عبر أقارب ومحازبين لهم.

وهذه التجارة الفاسدة وظاهرة الفساد المالي والإداري في جهاز الدولة ما كان لهما أن يزدهرا لو لم تزدهر الطائفية والمحاصصة في حياتنا السياسية، بل انهما تتحولان الآن الى دستور البلاد غير المكتوب الذي يحلّ محل الدستور الذي صوّت عليه الشعب قبل أكثر من خمس سنوات. السيد النجيفي، لا يمكنك أن تنأى بنفسك عن حقيقة انك أحد أقطاب الطائفية السياسية والمحاصصة في البلاد، وبالتالي فأنت أحد المسؤولين عن تفشي الفساد المالي والإداري في دولتنا وعن ازدهار التجارة الفاسدة التي تحدثت عنها في كلمتك، وتحوّل العراق إلى سوق لنفايات العالم، فأنت أحد الزعماء المؤثرين في ائتلاف "القائمة العراقية" التي كانت على الدوام شريكاً في التشكيلات الحكومية التي لم تفعل شيئا لوقف إغراق أسواقنا بنفايات العالم، وأنت عضو مجلس النواب منذ البداية، والآن رئيسه، وكنت أحد المساهمين في تكريس الطائفية السياسية والمحاصصة في الحكومة الحالية والحكومات السابقة، وكنت أحد الداعمين الرئيسين لأحدث صفقة سياسية فاسدة، وهي التي رفعت عدد نواب رئيس الجمهورية إلى ثلاثة في تحدٍّ صارخ لإرادة الشعب الذي يطالب بالترشيق والتقشف وبالخلاص من الطائفية السياسية والمحاصصة.

السيد رئيس مجلس النواب: إنقاذ بلادنا وأسواقها من النفايات يتطلب إجراءات حازمة وحاسمة من السلطة التشريعية التي أنت رئيسها ومن السلطة التنفيذية التي لقائمتك حصة كبيرة فيها لتنظيف الحياة السياسية من نفاياتها، بمكافحة الفساد المالي والإداري في جهاز الدولة، وهذا لن يكون ما لم يُوضع حدّ لنظام الطائفية السياسية والمحاصصة المعتمد في إدارة البلاد، وهذا بدوره يتطلب إجراء التعديلات التي لم يُنجزها البرلمان السابق في مواد الدستور، وتشريع قانون للأحزاب وقانون جديد للانتخابات بعدما حكمت المحكمة الاتحادية بعدم دستورية القانون الذي أجريت بموجبه انتخابات العام الماضي.. فماذا أنت فاعل، أيها الرئيس، وماذا قائمتك فاعلة على هذا الصعيد؟

العكيلي يشكو عدم كفاءة موظفيه

هيئة النزاهة: ضغوط سياسية توقف التحقيق مع الكبار والقضاة يخشون العواقب

□ عن: أفكار عن العراق

كان الفساد واحدا من أهم القضايا الملحة في العراق خلال السنوات الماضية.

كشف احد المسوحات مؤخرا أن ٢٧,٨ ٪ من العرب و٣٧,٩ ٪ من الكرد يجدون أن الفساد هو من اكبر المشاكل التي تواجه البلاد.

في كانون الثاني ٢٠١١ و خلال لقاء المرجع الديني آية الله السيد علي السيستاني مع الرئيس جلال طالباني، استنكر سماحته تأثيرات الفساد المتفشية في البلاد. كما أن الفساد كان من الشكاوى الرئيسية التي طالب المحتجون في العراق بالقضاء عليها.

مؤخرا قال رئيس هيئة النزاهة –وهي إحدى الهيئات الأساسية لمحاربة الفساد في العراق– إن القيادة السياسية في البلاد لا تلزم نفسها بمحاربة هذه الآفة.

واخبر رئيس الهيئة، القاضي رحيم العكيلي، المفتش العام الاميركي المسؤول عن إعادة إعمار العراق بان الهيئة تواجه معوقات خلال التحقيقات عن الفساد. وقدّم قائمة طويلة من المعوقات التي يواجهها هو والآخرون، من بينها: مسؤولون لهم ارتباطات سياسية لا حدود لها، الافتقار للشفافية بين الوزراء وكبار المسؤولين، الضغوط السياسية لإيقاف التحقيقات المتعلقة بمسؤولين كبار في الدولة، القضاة والمفتشون العامون في الوزارات الذين يخشون التعامل مع هذه القضايا بسبب العواقب المحتملة، كذلك هناك المادة ١٣٦ ب من القانون الجزائي التي تسمح للوزراء بغلق أية تحقيقات، والكادر غير الكفوء داخل الهيئة نفسها، والافتقار للإرادة السياسية.

يقول العكيلي نتيجة لهذه المصاعب فانه لم يتمكن من التعامل إلا مع المسؤولين الصغار وقضايا الفساد البسيطة.

حاليا، يحاول البرلمان إلغاء المادة ١٣٦ ب. وفي محاولتين سابقتين صوّت البرلمان على التخلص من هذه المادة لكنه لم يتوصل إلى نتيجة بسبب عدم اكتمال الإجراءات اللازمة. هناك مقترح من الحكومة لوقف المحاولة الأخيرة للبرلمان.

في الجانب الايجابي، وعدت هيئة النزاهة بإجراء سلسلة من التحقيقات في الفساد الحكومي. ففي آذار ٢٠١١ ذكرت الهيئة بان أكثر الوزارات فسادا هي الصحة والتجارة والدفاع والشباب إضافة إلى أمانة بغداد، وان جميع هذه القضايا سيتم النظر فيها. حاليا تحقق الهيئة بشأن الأجهزة الوهمية لكشف المتفجرات التي اشترتها وزارة الداخلية. كان من الممكن شراء هذه الأجهزة بسعر ١٨،٥٠٠ دولار للجهاز الواحد، لكن العراق دفع مبلغ ٦٠،٠٠٠ دولار مقابل الجهاز الواحد. ثم تبين أن الأجهزة لا تعمل، فاستخدم وزير الداخلية السابق جواد البولاني المادة ١٣٦ ب عام ٢٠١٠ لغلق التحقيق، كما تم اعتقال المدير العام لقسم المتفجرات في الوزارة إلا أن هيئة النزاهة أطلقت سراحه فيما بعد. ولعدم اقتناع اللجنة البرلمانية بذلك فقد قامت بإعادة فتح التحقيق.

تقوم الهيئة أيضا بالتحقيق في استخدام الوثائق المزورة من قبل آلاف العاملين في دوائر الحكومة، وعن مشروع إسكان مدينة الصدر في بغداد الذي تم تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لأجله، وعن شراء طائرات وغيرها من التجهيزات العسكرية، وعن الاختلاس في بيع أراضي في العاصمة. لا زال غير واضح ما إذا كان البرلمان قادرا على العمل بشكل أفضل من هيئة النزاهة في مقاضاة الأخطاء التي يكتشفها.

الفساد في العراق له تأثيرات واسعة، وقد كلّف البلاد مليارات الدولارات وتسبّب في تأخير مشاريع إعادة الإعمار وعرقلة تطوير القطاع الخاص وتقويض ثقة الشعب بالسلطات الحاكمة، حيث أن النخبة السياسية تواجه هذه القضايا بالكلام فقط دون اتخاذ الإجراءات المناسبة. أما وراء الكواليس، فان هذه النخبة تعمل بنشاط وهمة للقضاء على كل ما يمسها أو يمس أتباعها في دوائر الحكومة. قال القاضي العكيلي إن الافتقار للإرادة السياسية هو الذي يضر بعمله أكثر من أي شيء آخر. وحتى يتغير ذلك، فان ممارسات الاختلاس والاحتيال ستبقى متفشية في العراق.

ودعا أعضاء في مجلس النواب إلى تفعيل العقوبات الصارمة تجاه الفاسدين في حكومة المالكي وعدم التهاون بشأن ذلك، مؤكدين أن الفساد أصبح أمرا طبيعيا في المؤسسات الحكومية ولا يقتصر على فئة معينة بل زاد وتمدد إلى درجة لا يمكن السيطرة عليه.

عضو القائمة العراقية ندى الجبوري طالبت بتفعيل ملفات الفساد عبر هيئة النزاهة وقالت: "إنها تطالب بفتح ملفات الفساد الإداري والمالي الكثيرة عبر آليات عمل مجلس النواب من خلال طرح مساءلات النواب أنفسهم للجهات المعنية بهذه الملفات". وأضافت: "لكن كل ذلك ليس بالمستوى المطلوب وليست طريقة ناجحة لمكافحة حجم الفساد الموجود فهناك فساد كبير وأيضا تستر على الفساد وقد أدت المحاصصة الحزبية دورا في التستر على ملفات الشخصيات التي هربت أموالا إلى خارج العراق وكيف سيتم فتح ملفاتهم مجددا".

وتؤكد الجبوري "لا اعتقد أن مجلس النواب الحالي يستطيع فتح هكذا ملفات والسبب أن حكومة الشراكة الوطنية التي جاءت من كل الأحزاب تسيطر عليها الترضيات في ما بين الأحزاب حتى لا ينفتح أي باب لها".

وتابعت "أن عدم وجود معارضة سياسية حقيقية داخل مجلس النواب وديمومة حكومة من أغلبية سياسية فأعتقد ان المعارضة ستؤدي هذا الدور بشكل نشط وبالتالي لا اعتقد في هكذا توليفة سياسية وبهكذا مناخ سياسي ستنفتح هذه الملفات".

واعتبر النائب حسن المرعبي "أن السبب الرئيس للفساد هو العملية السياسية التي بنيت على أساس المحاصصة المقيتة". وأوضح المرعبي: "إن كثرة ملفات الفساد في العراق منشؤها واضح ومع ذلك فإن موقف أعضاء مجلس النواب في هذه المرحلة "موقف شجاع" بحيث تخطو رغبة رؤساء الكتل السياسية وطالبوا بلجان تحقيقية مهمة في ملفات عديدة وخطيرة ترتبط بالكثير من الأمور التي تهم الشارع العراقي كالبطاقة التموينية والصحة والصناعة". وأضاف "نحن بصدد إيصال توجيهات مجلس النواب إلى الحكومة لمعالجة جميع هذه الملفات وإلا سنلجأ إلى إقالة جميع الوزراء الذين لم يراعوا هذه التوجيهات من قبل مجلس النواب".

لافتا إلى انه "بعد الـ١٠٠ يوماً ستكون محاسبة شديدة ولعل بعض الوزراء يقالون إذا لم يقدموا خطة واضحة المعالم تمكن عضو مجلس النواب أن يراقب ويتابع هذه الوزارة". موضحا ان "الفساد ان يكون الوزير غير مهني وغير كفوء فيعطل المسيرة الخدماتية ويحمل العراق الخسائر الفادحة، لافتا أن خطط الوزارات ستحال إلى اللجان المختصة ومنها سنعرف من هو الوزير غير الكفوء".

□ ترجمة المدى

في محاولتين سابقتين صوّت البرلمان على التخلص من المادة ١٣٦ لكنه لم يتوصل إلى نتيجة بسبب عدم اكتمال الإجراءات اللازمة. هناك مقترح من الحكومة لوقف المحاولة الأخيرة للبرلمان لكن في الجانب الايجابي، وعدت هيئة النزاهة بإجراء سلسلة من التحقيقات في الفساد الحكومي. ففي آذار ٢٠١١ ذكرت الهيئة بان أكثر الوزارات فسادا هي الصحة والتجارة والدفاع والشباب إضافة إلى أمانة بغداد

مشاريع متوقفة بسبب الفساد المالي والاداري

واحد من كل ٦ يعيش على دولارين يوميا

الأمم المتحدة : العراق حالة صعبة.. واحتياجاته مماثلة لعوائد النفط

□ متابعة/ المدى

ذكرت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية أنه في الوقت الذي تنهض فيه الدول العربية ضد الطغاة، وتخلص فيه العراق من الديكتاتورية، حيث يعتبر صدام حسين الذي أطيح به قبل ٨ أعوام ذاكرة بعيدة بالنسبة للشباب، إلا أن العراقيين ينزلون إلى الشوارع لمعرفة السبب في أن الملايين منهم يعيشون في فقر بأكثر دولة غنية بالنفط في العالم.

وقالت الصحيفة: "إن الملايين من الأشخاص مازالوا يعتمدون على الحصص الغذائية الحكومية وأن واحدا من كل ٦ يعيش في فقر على دخل يبلغ نحو دولارين يوميا وأن ٤٠٪ تقريبا من العراقيين البالغ عددهم ٣٠ مليون نسمة تحت سن ١٥ عاما".

ونقلت الصحيفة عن سيمونا مارينيسكو كبيرة الاقتصاديين في برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في العراق قولها "إن العراق يعتبر حالة صعبة، وهي ليست دولة بدون موارد، والعراق دولة تمر بوضع غريب للغاية تعتبر فيه وتيرة احتياجاتها مماثلة لوتيرة عوائدها، واحتياجات العراقيين للتنمية تتزايد بشكل مماثل لاحتياجاتهم الأساسية".

وأشارت إلى أن العراق أعاد مؤخرا إحصاء احتياطيه من النفط ليعكس تكنولوجيا غير مؤرخة، وتقول حاليا "إن لديه ثاني أكبر احتياطي نفط وأنه مع بلوغ أسعار النفط ١١٠ دولارات للبرميل فإن ذلك يعتبر موردا استثنائيا.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول بالسفارة الأمريكية في العراق – طلب عدم ذكر اسمه – قوله "إن ثمة اعتقادا بضرورة أن يغيروا الأمور .. ولا اعتقد أن العراق – مع سكان شباب بذلك الحجم ونمو سريع – سوف يكون دولة بترولية على الإطلاق .. وأنه على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعوام قادمة سوف ينفقون تقريبا كل العوائد الإضافية التي يكسبونها فقط للدفع من أجل البنية التحتية لاستخراج النفط من الأرض وتصديره".

وأضافت "أنه بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي تلت الإطاحة بصدام حسين، شرع العراق في ثورة خاصة باقتصاده الذي تديره الدولة والذي يرتكز على النفط حيث يعمل أكثر من ٦٠ ٪ من العراقيين في القطاع العام".

وأشارت إلى أن إعادة هيكلة المؤسسات التجارية المملوكة للدولة أمر مطلوب لأن ذلك الاقتصاد يحتاج إلى الخروج من مصيدة النفط هذه في أسرع وقت ممكن، حسبما قالت مارينسكو التي تشرف على مشروع أممي لإعادة هيكلة ١٧٦ شركة عراقية مملوكة للدولة.

وكان المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هادي العربي قال إن نسبة الفقر في العراق وصلت الى ٢٣٪، مبينا أن البلد يواجه تحديات تنموية صعبة أبرزها الإفراط في الاعتماد على الموارد النفطية وغياب الاستثمار وصيانة البنى التحتية. وأوضح العربي أنه "لا يخفى على احد ان العراق يتمتع بموارد بشرية وطبيعية هائلة الا انه مازال يواجه تحديات كبيرة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة يستفيد منها جميع فئات الشعب".

وأضاف انه يريد في هذه الندوة ان يحدد للحكومة العراقية بعض الأولويات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها "التقليل من الإفراط في الاعتماد على موارد النفط للتغيرات السريعة في عائداته"، منوها إلى ان العراق "تعرض لسلسلة من الحروب والعقوبات الدولية، ما ادى الى غياب مزمن للاستثمار وصيانة البنى التحتية والمؤسساتية والبشرية وخفض مستوى الخدمات، ما أدى بالتالي إلى خفض المستوى المعيشي للمواطنين".

وفصل أن "نسبة الفقر في العراق وصلت إلى ٢٣٪ وهي نسبة مرتفعة"، مستدركا أن "فجوة الفقر تشكل ٤،٥٪ فقط، مما يعني أن زيادة ضئيلة لموارد العوائل الفقيرة من شأنها أن ترفع معظم الفقراء فوق خط الفقر، ويصبح العراق من أحسن دول المنطقة".

مظاهر فقر بالرغم من موارد النفط الهائلة

لقاء المالكي وعلاوي بلا برنامج

"تراجع كبير" في مفاوضات العراقية ودولة القانون

□ متابعة/ المدى

أعلنت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي أمس الأربعاء، عن تراجع وصفته بـ"الكبير" في مفاوضاتها مع قائمة ائتلاف دولة القانون بشأن تطبيق اتفاقيات أربيل.

وقال المتحدث باسم القائمة شاكر كتاب لوكالة كردستان للأنباء، أنه"للأسف حصل هناك تراجع كبير في المفاوضات بين القائمة العراقية وقائمة ائتلاف دولة القانون". وفيما لم يكشف كتاب عن أسباب التراجع في المفاوضات بين أن "العراقية بصدد إصدار بيان توضح فيه حقائق التراجع في المفاوضات".

وكانت الكتلة العراقية ودولة القانون قد عاودتا مباحثاتهما الأسبوع الماضي في إطار تطبيق بنود اتفاقية أربيل للخروج من أزمة الخلافات السياسية التي عرقلت إلى الآن تسمية الوزراء الأمنيين. وتأتي المفاوضات بعد أن كلف رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قبل أيام ممثل ائتلاف الكتل الكردستانية في الحكومة العراقية نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس برعاية الاجتماعات بين الجانبين. وقدمت القائمة العراقية قبل يومين أسمين جديدين للأسماء المرشحة لحقيبة الدفاع وهما غافل نوري غافل الدليمي ومجيد عبد نصيف الزبيدي وهو ما وصفته قائمة المالكي بأن العملية يراد منها تأخير تسمية الوزراء الأمنيين. الى ذلك، قال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، انه ليس هناك برنامج حتى الآن بشأن زيارة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني بغداد، او زيارة المالكي وعلاوي اربيل، مشيراً إلى تطورات ايجابية في مواقف القائمة العراقية والتحالف الوطني حيال المشكلات القائمة بينهما.

وأوضح عارف طيفور ان "سلسلة الاجتماعات المتكررة التي عقدت مؤخراً في بغداد، بإشراف نائب رئيس الوزراء العراقي روز نوري شاويس، اسفرت عن تطور المواقف التي تبديها كل من القائمة العراقية والتحالف الوطني بشأن معالجة المشكلات القائمة بينهما وحسم المناصب الامنية".

وتابع بالقول إن "واحدة من جوانب تطور المواقف تتمثل في أنها المرة الأولى التي يصدر فيها التيار الصدري قراراً بالمشاركة في الاجتماعات المقبلة التي تعقد بين أطراف القائمة العراقية والتحالف الوطني"، مبيناً ان "الايام المقبلة ستشهد مواصلة الاجتماعات المشتركة بين تلك الأطراف".

وبشأن زيارة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني إلى بغداد، وعقده اجتماعات مشتركة بين القيادات العراقية، قال طيفور انه "لا يوجد برنامج حتى الآن لزيارة الرئيس بارزاني بغداد، وكذلك لا يوجد برنامج لزيارة رئيس الوزراء، زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي الى اربيل، وعقد اجتماعات ثلاثية بينهم".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون